آداب

العدد 47
ISSN 0302- 8844
مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم
يوليو 2022

آداب Adab
مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم
Journal of Faculty of Arts. University of Khartoum

ISSN 0302- 8844

مجلة علمية نصف سنوية محكمة. تصدر عن كلية الآداب – جامعة الخرطوم

العدد 47. يوليو 2022م

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. حمد النيل محمد الحسن

مدير التحرير

أ.د. أزهري مصطفى صادق علي

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. يحيى فضل طاهر

أ.د. فيروز عثمان صالح

د. سلمى عمر السيد

د. هالة صالح محمد نور

الهيئة الاستشارية

أ.د. فدوى عبد الرحمن على طه

أ.د. على عثمان محمد صالح

أ.د. جلال الدين الطيب

أ.د. رقية السيد بدر

أ.د. تاج السر حران

أ.د. مبارك حسين نجم الدين

د. يونس الأمين

د. محاسن حاج الصافي

د. حسن على عيسى

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير: كلية الآداب جامعة الخرطوم. ص. ب 321

أو ترسل على البريد الإلكتروني: adabsudan@gmail.com

المحتويات

المصطلحات النحوية في كتاب "المقتضب" للمبرّد بينَ الأصالة والتقليد دراسة وتحليل. د. أحمد حسن علي قرينات 20-1

اختلاف الإعراب في القراءات وأثرُه على المعنى في تفسير الطبري نماذج من سورة البقرة. (دراسة نحوية دلالية) د. حمزة الزبير إبراهيم إدريس 42-21

صورة الخليفة عبدالله في المخيال الشعري الشعبي لدى الشاعر أحمد ود سعد "دراسة أدبية ثقافية". د. إسحق علي محمد 68-43

واقع وسائل التواصل الاجتماعي في تنشيط الطلب على الفعاليات الترفيهية في المملكة العربية السعودية. د. عيد بن قعدان العتيبي 96-69

جره فخارية من موقع دادان (الخريبة)، المملكة العربية السعودية الموسم التاسع لعام 1433هـ/2012م.: دراسة تحليلية مقارنة. د. محمد بن معاضة بن غرمان الشهري 117-97

المسميات والتعبيرات والصيغ اللغوية الدالة على الشكوى في اللغة المصرية القديمة. د. وليد محمد صفائى 149-118

الثقافة المادية للطرق الصوفية وأثرها في فهم الثقافة السودانية. أ. هالة عبدالعال ساتي الحسن. د. عبدالرحمن ابراهيم سعيد علي 176-150

تقويم لمصنوعات حجرية في الجزيرة العربية والشام من أدواتِ صيدٍ إلى دُمى آدمية وعلاقتها بمثيلاتها عالمياً وبتطور الفكر والعقيدة. أ. د. عبد الرزاق بن أحمد راشد المَعْمَري 250-177

التأثيرات البيئية والجيومورفولوجية للعواصف الرملية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. د. عبد الرحمن مبارك حسين العلي. أ.د. عباس الطيب بابكر مصطفى 290-251

قواعد النشر وشروطه

آداب مجلة علمية محكمة تصدر في يناير ويوليو من كل عام عن كلية الآداب جامعة الخرطوم وتقبل البحوث في مجالات الآداب والفنون والعلوم الإنسانية مع مراعاة الآتي:

1. ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
2. تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمي الذي يتولاه أساتذة مختصون وفق ضوابط موضوعية.
3. تسلم نسختان مطبوعتان من البحث على معالج نصوص (حاسوب) مع أسطوانة مدمجة تحتوي على البحث. أو ترسل على البريد الإلكتروني adabsudan@gmail.com.
4. يراعى في البحث أن يتراوح حجمه بين 3000-5000 كلمة، ويرفق الباحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يتجاوز صفحة واحدة (200) كلمة، ويذيل هذا المستخلص بما لا يزيد على خمس كلمات مفتاحية تبرز أهم المواضيع التي يتطرق إليها البحث. ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث واسم الباحث، والجامعة أو المؤسسة الاكاديمية وعنوان البريد والبريد الالكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.
5. تنشر المجلة مراجعات الكتب بحدود (2000) كلمة كحد أقصى، على ألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب. مع مراعاة الاهتمام بمناقشة مصداقية مصادر المؤلف وصحة استنتاجاته.
6. أن يوثق البحث علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في نهاية البحث. وترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على ألا تحتوي قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن البحث. يشار إلى جميع المصادر في متن البحث كالطريقة التالية (اسم العائلة. سنة النشر. الصفحة او الصفحات) مثال: (صادق. 2021. 14) (Adams. 2000. 14). وتوثق في قائمة المراجع والمصادر كما يلي:

للكتب وبحوث المؤتمرات:

- أحمد بدوي. **أسس النقد الأدبي عند العرب**. القاهرة، دار نهضة مصر، 1964م.

للمقالات والفصول في الكتب:

- قاسم المومني. "علاقة النص بصاحبه دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية". **عالم الفكر**. الكويت: العدد الثالث يناير/ مارس 1997م. 113-128.

يراعي في المراجع الأجنبية نفس النمط

7. تعبر البحوث التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث.
8. لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على الأبحاث. وتعد هيئة التحرير رأي محكم المقال نافذاً بالنسبة لنشر البحث أو عدمه أو إدخال التعديلات التي يوصي بها المحكم.
9. لا تقبل البحوث والدراسات التي تعد لإكمال مطلوبات إجازة الرسائل الجامعية (الدكتوراه).
10. لهيئة التحرير الحق في رفض أي بحث مقدم لها دون إبداء الأسباب.

المصطلحات النحوية في كتاب "المقتضب" للمبرّدِ بينَ الأصالة والتقليد

دراسة وتحليل

د. أحمد حسن علي قرينات

جامعة عرعر

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المصطلح النحوي في كتاب المقتضب لأبي العباس المبرّد فهو الكتاب الثاني من حيث الأهميَّة في إرساء قواعد النحو العربي ومصطلحاته بعد كتاب سيبويه. لقد شغلت دلالةُ المصطلح النحوي وتحديد مفهومه علماء النحو في أطواره المختلفة وقد اتبع الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصل إليها أنه كان لأبي العباس المبرّد دورٌ رائد في صياغة المصطلح النحوي وتطويره، فكثيرٌ من من المصطلحات النحوية لم تكنْ صياغتُها النهائية قد اكتملت بعدُ، فاهتمَّ بتعريفها وجلاء الغامض منها وساق لها الأمثلة والشواهد، كما تمَّت على يده الصياغة النهائية لبعض المصطلحات التي سادت فيما بعد وكُتب لها البقاء. وقد كان للمدارسة اللغوية والروافد المعرفية والحركة العلمية النشطة خاصَّةً في مضمار العلوم الدينية دورٌ كبير في تطوّرِ علم أصولِ النحو في عصر المبرّد في بغداد حاضرة الدولة الإسلامية. لم يكن المبرّد ينأى كثيراً بالمعنَى الاصطلاحي عن المعنَى اللغوي في بعض مصطلحاتِه شأنَ الأوَّلين فجاءت في مُجملِها أقربَ إلى التعريفات منها إلى المصطلحات وقد غلبت على كثيرٍ منها الدَلالة اللغوية. كانت أكثرُ إحالاته في المقتضب على كتاب سيبويه رائد المدرسة البصرية وإن كان يلجأ أحياناً إلى متابعة الكوفيين في استخدام المصطلح. استطاع أبو العباس المبرّد أن يُسهمَ في تطويرِ المصطلح النحوي فعلى سبيل المثال كان المبرّد أوَّلَ من وصف مصطلح الجملة بمفهومه الاصطلاحي في كتابه المقتضب.

Abstract

This research aims to study the grammatical terms in the famous grammar book almuqtadab, the second important book in Arabic grammar after the book of sibwayhi alkitab in establishing Arabic grammatical rules and in formulating the grammatical terms as well as specifying their meanings. The implication of grammatical terms and defining their concept has preoccupied the minds of grammarians in the different

stages of the evolution of Arabic grammar. The research adopted the descriptive analytical approach and drew mostly upon the Al mubarrid,s book almuqtadab. The most important findings are: Al mubarrid was one of the pioneer grammarians in formulating and developing Arabic grammatical terms. In his era most of the grammatical terms were not finally formulated so he dedicated himself to define them and identify the obscure terms. The grammatical terms formulated by Almubarrid remained constant and were adopted ,by late grammarians. The scientific debate and cognitive tributaries and the evolution of sciences in Bagdad the capital of the Abbasid State, particularly in religious sciences in that era contributed greatly to the evolution of Arabic grammar. It is worth noting that the terms of Almubarrid are more properly definitions rather than terms. He drew mainly upon the book of sibawayhi the pioneer grammarian of the Basri School alkitab as the main source in formulating his grammatical terms, yet he adopted some of the Kufi school ,grammatical terms. Almubarrid contributed significantly to the development of Arabic grammatical terms .for instance he was the first to use the term jumlah

مقدمة:

نشأت علومُ العربية بُعيد العلوم الدينية فكان علماءُ اللغة والنحو في تبويبهم لكتب العربية وصياغة مصطلحاتهم عيالاً على العلوم الدينية خاصَّة علوم الفقه وكذلك في تبويب الكتب فنجد أنَّ ابن جني- على سبيل المثال- قد بوَّب كتبه في اللغة على غرار تبويب الفقه الحنفي الذي كان سائداً في بغداد، إلى جانب تأثُّر العلماء في القياس النحوي بالقياس الفقهي الذي يقومُ عليه مذهب أبي حنيفةَ النُّعمان رضي الله تعالى عنه العراق. ومن أبرز العلوم التي تداخلت علما أصول الفقه وأصول النحو، فقد قيل إنّ الثاني استمدّ من الأول قواعَده وأخذ منه منهجَه. وقد استلهم علماءُ اللغة والنحو كثيراً من اصطلاحاتهم من الاصطلاحات الفقهية ومعلومٌ عن الفقه أنَّه يستخدم لغة علمية دقيقة في بيان الأحكام بحيثُ لا تقبلُ التأويل ومن ثمَّ ناسبت هذه اللغة لغةَ المصطلحات وقد أفادوا كذلك من مصطلحات علم الحديث كالتمييز والسماع.

ليس من اليسير على الدارسين اليوم أن يتتبَّعوا تاريخ كلِّ مصطلح نحويٍّ على حِدةٍ لينسبوه إلى مُنشئه الأوَّل أو تحديد ميلاد المُصطلحات النحوية وتتبُّع نشأتها وتطورها فقد ضاع جزءٌ غيرُ يسيرٍ من التراث النحوي بين عهد أبي الأسود وعهدِ الخليل بن أحمد وسيبويه ممَّا جعلَ هذا التتبُّع متعذِّراً، ولا شكَّ أنَّ السابقين الأولّين قد صاغوا بعضَ مصطلحاتِ النحوِ في أطوارِه الأولى المبكِّرة منذ عهد أبي الأسود الدؤلي. فقد مرَّ علمُ النحوِ كما هو معلومٌ بمراحلَ عديدةٍ من التطوُّر حتى وصل إلى ما وصل إليه وتلك سنّة التطوّر في معظم العلوم. وكلُّهم عيالٌ على كتاب سيبويه، وإن لم يكن كلُّ ما في كتاب سيبويه من صنعِ سيبويه (ت 180هـ) أو صنع شيخه وأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت 170هـ). إذ إنَّ عيسى بن عمر (ت149هـ) وهو أسبقُ منهما كانت له جهودٌ قيمة في النحو حواها كتاباه الإكمال والجامع، ولكن كان مآلُهما إلى الضياع. قال ابن النديم " وعن عيسى بن عمر أخذ الخليل بن أحمد... وهو أحد قرَّاء البصريين ومات سنة تسعٍ وأربعين ومائة. وله من الكتب: كتاب الجامع وكتاب الإكمال. أنشدنا القاضي أبو سعيد رحمه الله للخليل يذكر الكتابين:

بطلَ النحــوُ جميعاً كلُّه غيرَ ما أحدثَ عيسى بنَ عمرْ

ذاك إكمالٌ وهذا جامــعٌ فهُمـا للنـاسِ شمــسٌ وقمرْ

وقد فقد الناسُ هذين الكتابين منذ مدَّةٍ طويلة ولم يقعْ إلى أحدٍ علمناه ولا خبَّر أحدٌ انه رآهما." (ابن النديم 1997م2) ولو تسنَّى للباحثين الاطِّلاع على هذين الكتابين لأمكن النَّفاذ إلى الأطوارِ المبكِّرة من نشأةِ المصطلح النحوي قبل عهدِ الخليل وسيبويه.

منهج المبرِّد في استخدام المصطلحات:

كان لأبي العباس المبرِّد دورٌ كبير في إرساء قواعد النحو العربي يقول عنه ابن جني "يُعدُّ جبَلاً في العلم وإليه أفضيت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقرَّرها وأجرى الفروعَ والمقاييس عليها"(ابن جني1985. 129/1) لقد بذل المبرِّدُ جهداً كبيراً في صياغة المصطلح النحوي ولكنه لم يناً كثيراً بالمعنَى الاصطلاحي عن المعنَى اللغوي في كثيرٍ من مصطلحاتِه فجاءت في مُجملِها أقربَ إلى التعريفات منها إلى المصطلحات. وقد كانت أكثرُ إحالاته على كتاب سيبويه رائد المدرسة البصرية، يقول القوزي" وعند دراسة المصطلح بينهما رجعتُ إلى تراث الطائفتين لأستخرجَ مصطلحاتهم منه فوجدتُ أنَّ المبرّدَ ينصبُ نفسه حارساً أميناً على مصطلحات البصريين فلا يكادُ يخرج عن مصطلحات سيبويه إلا قليلاً"(القوزي 1980م 2) ومن أهداف هذه الدراسة عرضُ نماذجَ مختارة مما جاء من هذه المصطلحات في كتاب المقتضب ودراستها وتحليلِها. وقد يتعرَّض الباحث في ثنايا البحث لبعض المسائل النحوية المتعلِّقة بالمصطلح مبيّناً رأي المبرِد فيها.

ألقاب البناء والإعراب وعلاماتُها:

استعمل المبرِّد ألقابَ البناء وعلاماتِه بعد أن عرَّف المبنيَّ، قال "والمبنيُّ لا يزولُ من حركةٍ الى أخرى نحو : حيثُ وقبلُ وبعدُ وقيل له مضموم ولم يُقَلْ مرفوع لأنَّه لا يزولُ عن الضمِّ، وأينَ وكيفَ، يُقالُ له مفتوحٌ ولا يقال له منصوب، لأنَّه لا يزولُ عن الفتح ونحو هؤلاءِ و حذارِ و أمسِ مكسورٌ ولا يقالُ له مجرور، لأنه لا يزولُ عن الكسر وكذلك مِنْ وبلْ وهلْ يقالُ له موقوف ولا يقال له مجزوم لأنه لا يزول عن الوقف "(المبرد 1388هـ 1/4) وجاء في بناء الأفعال قولُه " فأمَّا ما كان من ذلك على فعلٍ قلَّت حروفه أو كثرت إذا أحاط به معنى فعَلَ، نحو :ضرب، وعلم، وكرُمَ، وحَمِد، ودحرج، وانطلق، واقتدر، وكلم، واستخرج، واغدودن، واعلوَّط... وكلُّ ما كان في هذا

المعنى، وكذلك إنْ بنيتَه بناءَ ما لم يسمَّ فاعلُه، نحو: ضرب، ودحرج، واستخرج فهذا كلّه مبني على الفتح." (المبرد 1388 هـ2/2).

يلاحظُ أنَّه ذكرَ في بناءِ الفعل المضارع اصطلاحين لعلامة البناء بتسكين الآخر بقوله: سُكِّن آخرُها، والسكونُ من ألقاب البناء لا الإعراب ثمَّ استخدم مصطلحَ الوقف محلَّ السكون ويتَّضحُ هاهنا التأثرُ بالمصطلحاتِ الدينية. وقد استقرَّ المصطلحُ عند المتأَّخِّرين من النُّحاة على ألقاب البناء وبيَّنوا علاماتِه وهي الضمُّ والفتحُ والكسرُ كما في قول ابن مالك: (ابن عقيل 40/1)

وكـلُّ حـرفٍ مُستحـقٌّ للبنـا والأصلُ فـي المبنيِّ أن يُسكَّنا

ومنه ذو فتحٍ وذو كَسرٍ وضمْ كأينَ أمسِ حيثُ والساكـنُ كمْ

أما النصب والرفعُ والجرُّ والجزمُ فخاصٌّ بعلامات الإعراب كقوله:

والنصبَ والرفعَ اجعلنْ إعرابا كاسْمٍ وفعـلٍ نحـوَ لـن أهابا

والاسمُ قد خُصِّصَ بالجرِّ كما قد خُصِّصَ الفعلُ بأنْ ينجزما

وقد حاول بعض المعاصرين أن ينأى باصطلاحات البناء عن اصطلاحات الإعراب فبدلاً من القول " مرفوعٌ بالضمَّة"يقول" مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه حركةُ الرفع الظاهرة على آخرِه فراراً من استخدام ألقاب البناء وهذا تعنُّتٌ لا مسوّغ له لم يذكره سيبويه ولا المبرّد. فقد يستعمل المبرّدُ أحيانًا بعض ألقاب الإعراب في نظائرها من ألقاب البناء'يقول" فإنْ جمعتَ المؤنَّث ألحقت لعلامة الجزم نونًا قلت: أنتنَّ تفعلن وهنَّ يفعلن"(المبرد 1388هـ4/413) فمن المعلومِ أنَّ هذا من قبيلِ البناء على السكون فليس المضارع حين اتصالِه بنون النِّسوة مُعرَبًا حتى يكون مجزومًا. وقد يستخدمُ فيه أيضًا ألقاب الإعراب الأُخرى مكانَ نظيرِها من ألقابِ البناء كقوله "إنَّ من قال(يا حارُ) فرفع لا يعتدُّ بما ذهب من الاسم بسبب الترخيم فالحقُّ أن (حارُ) هذا مبنيٌّ هنا على الضمِّ وليس مرفوعًا. ومن ذلك ما يعبّر فيه عن البناء على الفتح بالنصب قوله: "اعلم أنَّ لا إذا وقعت على نكرةٍ نصبتَها بغيرِ تنوين (المبرد 1388هـ4/647)" وإن كان في مواطنَ أُخرى يضعُ ألقابَ البناء في مواضِعِها.

الاشتغال:

لم يُصرِح الخليل ولا سيبويه ولا المبرّد بهذا المصطلح، يقولُ سيبويه " وإن شئتَ قلتَ زيداً ضربتُه وإنما تنصِبُه على إضمار فعلٍ كأنَّك قلت" ضربتُ زيداً ضربته" إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيرِه"(سيبويه 1996م 81/1) أمَّا المبرّد فقد استخدم الفعل شغل يقول " واعلم أنَّ الفعلَ إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر"(المبرد 1388هـ 76/2) فقد استخدم الفعلَ "شُغِل" فمصطلحُ سيبويه هو "المنصوبُ على إضمار فعلٍ يفسِّره الفعلُ الذي بعده، ومصطلح الزمخشري" ما أُضمر عامله على شريطة التفسير" وأوَّلُ من ذكر لفظة " شُغل" هو المبرّد وهي التي اشتُقَّ عنها فيما بعد مصطلح الاشتغال" ومثالُ الاشتغال:

لا تجزعي إنْ مُنفساً أهلكتُه فإذا هَلكتُ فعندَ ذلك فاجزعي

واعترض المبرّدُ على رفع "مُنفساً" بالابتداء لأنه لو رُفعَ على الابتداء لخرجت (إنْ) عما وضعت له. (المبرد 1388هـ78/2)

التبيين والتمييز:

قال:"اعلم أنَّ التبيينَ إذا كان العاملُ فيه فعلاً جاز تقديمُه لتصرُّف الفعل: فقلتَ: تفقَّأتُ شحمًا وتصبَّبتُ عَرقًا" (المبرد1388 هـ 36/3) ولكنَّ المصطلحَ الذي ساد فيما بعد اقتصر على اصطلاحِ التمييز. وقد ورد في كتاب سيبويه اصطلاحان لهذا المعنى هما: التفسير والتبيين (سيبويه 1966م 1/ 302،298). كما وردت عند القدماء مصطلحاتُ (التمييز والتبيين والتفسير والمميَّز والمفسَّر) وكلُّها للدلالة على مفهومٍ واحد، (السيوطي د.ت 250/1) وهذا التعدُّدُ في المصطلحات قاد إلى تداخلٍ واضطراب، فنجد أن مصطلح التبيين اختلط مع مصطلح البدل" (بسندي2008م ع9/111). ثمَّ استقرَّ النُّحاةُ على مصطلح التمييز. أما التفسير والتبيين فهما لفظان يُفيدان عمومَ الإبانة والشرح ولا يصلحان للدَّلالة على ما اصطلح عليه النحاة بالتمييز كما أنَّ مصطلح التمييز خليقٌ بأنْ يشمل كلَّ أنواع التمييز: تمييز المقادير_ تمييز الأعداد – تمييز كم الاستفهامية – التمييز الدالُّ على مماثلة _ التمييز الدالُّ على مغايرة. وتبدو قوَّةُ هذا اللفظ

في قولِه تعالى { وامتازوا اليومَ أيُّها المُجرِمون} (يس 59) وقولِه {حتى يَمِيزَ الخبيث من الطيب } (آل عمران 179)

الحروف:

قد يُطلقُ المبرِّدُ لفظَ الحروف ويعنى به غير الحرف في الاصطلاح النحوي فنجدُه يقول مثلاً فى أسماء الأفعال" ومن الحروف التى تجري مجرى الفعل ما يكونُ أشدَّ تمكنًا من غيره... ومن هذه الحروف حيَّهل فإنما هما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا"(المبرد 1388هـ 165/2) فهو لا يقصدُ بالحروف هنا معناها فى الاصطلاح إنما يُطِلقُها على الكلمات عامَّة.

ومن استعمالاتِه التي يكادُ ينفردُ بها تعبيرُه عن بعض الحروف بأنَّها زائدة وهو لا يعني ما يعنيه النحاةُ عادةً بالحرف الزائد وهى في عُرف النحويين ليست بزائدة لأنَّ لكلٍّ منها استعمالاتٍ خاصة ومعانيَ مُتعدِّدة تنأى بها عن هذا المعنى وكذلك قد يُؤثِر استخدام لفظة دون أخرى قد تكون مرادفةً لها أو تكاد كاستخدام لفظة الأقاويل بدل الأقوال والأخيرة لا تكادُ ترِدُ فى كتابه المقتضب.

هاءُ التأنيث:

يريد بها المبرد تاء التأنيث وقد سمَّاها هاء التأنيث في بعض تعبيراته (وما كان بالهاء فى الوقف كحَمْدة وطَلْحة... وما كانت فيه هاءُ التأنيث التي وصفنا... وما كان بالهاء فإنَّك تجمعه بالألف والتاء) (المبرد 1388هـ 216/2) وقد استعملها سيبويه قبله (باب جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث)(سيبويه1966م 2/ 14) ولكن المبرِّد يستخدمُ اصطلاحَ تاءِ التأنيث عند الوصل وهاء التأنيث عند الوقف يقول" وأما الهاء فتُبدَّل من التاء الداخلة للتأنيث نحو نخلة وتمرة إنَّما الأصل التاء والهاءُ بدلٌ منها في الوقف"(المبرد 1388هـ 63/1) ويستخدمُ الوقف هاهنا بمعنىً غيرِ الأوَّل وهو الوقوفُ على آخر الكلمات وهو من اصطلاحات سيبويه.

التصغير أو التحقير:

اصطلاحان استخدمهما المبرّد في هذا الباب فعبّر عن التصغير تارةً بكلمة تصغير" التصغير وشرح أبوابه... كلُّ تصغير لا يخرج من مثال.... واعلمْ أنَّ التصغيرَ على مثال... وتقول فى تصغير غَدٍ غُدَّي..." (المبرد 1388هـ 249/2) وعبَّر عنه تارةً أخرى بكلمة تحقير..يقول" واعلم أنك إذا حقَّرت معاوية قلتَ مُعيَّة). (المبرد 1388هـ 117/1) وهذا القولُ يشي بتشيُّعِه ففيه إشارة خفيَّة إلى النيلِ من الصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه. وليس كلُّ تصغيرٍ تحقير فقد يأتي التصغير للدلالة على صِغَر الحجم، او قلَّة العدد أو التعظيم أو التمليح كقوله:

يا ما أميلح غزلانا شدنَّ لنا من هؤليائكن الضالُ والسمرُ[1]

فهو تصغير تحبُّب. وكلمة التصغير تُعطي فُسحةً أكبر لكلِّ المعاني التي مرَّ ذكرُها دونَ التحقير التي تقتصر على معنىً واحد غيرُ محبَّب، وعلى هذا يكون مصطلحُ التصغير شاملاً لجميع أغراضِه.

التوكيد:

عَنَى المبرّد بالتوكيد الاعتراض بالضمير المنفصل لاجتنابِ العطف على الضمير المستتر في قولِه "فإذا حذفت التوكيد قبح وإذا طال الكلام حسن حذف التوكيد"(المبرد 1388هـ 280/3) وإنما عنَى بالتوكيد هنا مثلَ قولِه تعالى ﴿اسكنْ أنتَ وزوجُكَ الجنَّة﴾ للاستعانةِ بالضميرِ المُنفصل(أنتَ). وعنى بقبح حذف التوكيد مثل قول جرير: (جرير2016م 57)

[1] التخريج :البيت للمجنون في ديوانه ص 130؛ وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب 1/ 93، 96، 97؛ والدرر 1/ 234؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني 2/ 962؛ وللعرجي في المقاصد النحوية 1/ 416، 3/ 643؛ وصدره لعلي بن أحمد العريني في لسان العرب مادة (شدن)؛ ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب 1/ 98؛ ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب 9/ 363؛ وبلا نسبةٍ في أسرار العربية ص 115؛ وخزانة الأدب 1/ 237، 5/ 233؛ وشرح الأشموني 2/ 366؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 190؛ ومغني اللبيب 2/ 682؛ وهمع الهوامع 1/ 76، 2/ 191.

يرجو الأخيطلُ من سفاهةِ رأيِه ما لمْ يكُنْ وأبٌ له لِينالأ

حيث عطف قولَه (وأبٌ) بالواو على الضمير المرفوع المستتر في (يكُن) ولم يأت بالضمير المنفصل فيقول (هو وأبٌ له) وهو مذهب الكوفيين، ويرى البصريون أنَّه يجوزُ في ضرورةِ الشعر، فإذا كان هناك توكيدٌ أو فصلٌ جازَ معه العطفُ من غير قُبح، فتقول: اذهبْ أنت وأخوك، ولا تقول : اذهب وأخوك." وفي قوله " وإذا طال الكلام إشارة غلى قولِه تعالى ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾.(الأنعام 148) فقد حسُن حذفُ التوكيد لأنَّه طوَّل الكلام بـ"لا" وسماه في بعض المواضع نعتًا فقال" وكذلك ما نعتَّه بالنفس في المرفوع".(المبرد 1388هـ 280/3) وسمَّاه سيبويه صفةً في قوله " وتقول فيما يكون معطوفًا على الاسم المضمر في النيَّة وما يكون صفةً له في النيَّة). (سيبويه1966م 125/1) والنيَّة من اصطلاحات الفقه. أمَّا التوكيد فيما استقرَّ عليه المصطلح النحوي عند المتأخِّرين" فتابعٌ يُذكرُ في الكلام لدفع ما قد يتوهمُّه السامعُ مما ليسَ مقصوداً.

المفعول الذي لا يذكر فاعله:

لمَا نظر النحاةُ إلى أقسام الفعل وجدوا فيها المعلوم المعروف وهو ما ذُكر فاعلُه فسمَّوه مسمَّى فاعله، وفيها ما لم يُذكَر فاعلُه فبُني للمجهول فسمَوه غير مسمَّىً فاعله وهُدوا بعد ذلك إلى الاختصار والثبات على اصطلاح المجهول فسُمِّي (المبنيّ للمفعول) وسُمِّيَ (ما لم يُسمَّ فاعله) وسمَّاه المبرِّد (المفعول الذي لا يُذكرُ فاعلُه) قال "وهو رفعٌ نحو قولك ضُرِب زيد وظُلِم عبد الله وحدُّ المفعولِ أن يكونَ نصباً لأنَّك حذفتَ الفاعلَ ولا بدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعل) (المبرد 1388هـ 50/4) ويبدو أنَّ مصطلحَ المبني للمجهول من المُصطلحاتِ التي استُحدِثت بعد المُبرِّد واستقرَّت وهو مصطلحٌ مناسبٌ لدقَّة دلالتِه واختصار عبارته.

الكناية:

أطلق المبرِّدُ على الضمير مصطلحُ الكناية، قال" ذلك قولك في الكناية ضربتُك وضربتُه ومررتُ به...إنما استوى الجرُّ والنصبُ في التثنية والجمع لاستوائهما في الكناية..." (المبرد 1388هـ

248/1) ويُسمّيه البصريون الضمير واصطلاح الضمير أدّق من اصطلاح الكناية إذ إنَّ الكنايةَ تشملُ كلَّ ما يُكنَى به من إشارةٍ أو موصولٍ أو عددٍ بخلاف الضمير فإنه لا يدخلُ فيه شئٌ من ذلك أما من حيث الاستعمالُ اللُّغويُّ العام فلا يزال باب الكناية أوسع من باب الضمير.كما أنَّ الكنايةَ مصطلحٌ استأثر به البلاغيون فيما بعد وهي اصطلاحاً لفظ أريد به غير معناه الذي وُضع له، مع جواز إرادةِ المعنى الأصلي لعدم وجود قرينةٍ مانعة من إرادته.

الصلة:

يُرادُ به ما يقعُ مع الأسماء الموصولة وحروف المصادر، قال المبرد" كذلك أنَّ الثقيلة تكون مع صلتها مصدرًا..." (المبرد 1388هـ 160/2) وقال" وكذلك ما بصلتِها تكونُ مصدرًا و لم يجُز أن تفصل بين الصلة والموصول"(المبرد 1388هـ 197/3) وسمَّاها سيبويه الصلة والحشو قال: "فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدَهما حشوًا وهو الصلةُ إلا معرفةً" (سيبويه1966م 107/2) بينما أطلق الفرَّاءُ مصطلحَ الصلة على الأحرف الزائدة في القرآن الكريم تأدُّباً وتورُّعاً.

التعبيرعن الهمزة بالألف:

سمَّى المبرّدُ همزتي الوصل والقطع ألفًا قال:" بابُ ألفاتِ الوصل والقطع وهنَّ همزاتٌ على الحقيقة فأمَّا ألفُ القطع فهي التي تكون في أوَّل الاسم" وقال:"باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل..." (المبرد 1388هـ 87/2) وهذا الخلطُ بين الهمزة والألف شائعٌ بين القدماء لتقارب صورتيهما. قال المُلَّا على القاريء " والمبرّدُ جعل الألف والهمزة واحدا محتجًّاً بأنَّ كلَّ حرفٍ يوجد مُسمَّاه في أوَّل اسمِه والألف أوَّلُه همزة وأُجيبُ: بأنَّه يلزمُ من هذا أنَّ الهمزةَ تكونُ هاءً لأنَّها أوَّلُ اسمها، والتحقيقُ في الفرقِ بينهما: أنَّ الألفَ لا تكونُ إلا ساكنةً ولا يُتصوَّرُ أن يوجدَ لها اسمٌ يكونُ مسمَّاه ساكناً والهمزةُ إنَّما تكونُ متحركةً أو مجزومةً فكان حقُّها أن يقال(أمزة)لكنها أبدل منها هاءً ولذا قيل دليل على تعدُّدِهما إبدال أحدهما من الآخر , كما حقَّق في (الآل) وا(لأهل) و(أراق) و (هراق) والشيء لا يُبدَّل من نفسه والحاصل : أنَ الألف على نوعين ليّنة وغيرها فهو أعمُّ لغةً واعتبارا وإن كان مُغايرا للهمزة اصطلاحاً ومخرج الهمزة محقَّقٌ ومخرج الألف مقدَّر" (الملا علي 2012م 9)

فالألف والهمزة حرفان مستقلَّان عن بعضِهما، فالهمزة حرف حلقي، والألف تخرج من الجوف، والهمزة حرفٌ يقبلُ الحركات، بينما الألف لا تقبلُها بحال فهي لا تقبلُ غيرَ السكون، ومن الطريف قول أبي العلاء المعري مُشبِّهاً حالَهُ في لزوم المعرَّة بملازمة الألف للسكون مُستخدماً الاستعارة : (المعري 2000م 350/2)

ولـي أمـلٌ كأتـمِّ القنـا وحالٌ كأقصر سهمٍ يكونْ

فيا ألفَ الوَصْلِ لا تأملي حَراكاً فما لك إلا السُّكونْ

والهمزة تقع في أوَّل الكلمة وفي وسطها وفي آخرها، بينما لا تقعُ الألفُ إلا في وسط الكلمة أو آخرها، وأحكام الإعراب تكون ظاهرة على الهمزة، بينما هي مقدَّرة للتعذَّر على الألف وظاهرُ كلام المبرِّد أنَّه عنى الألف التي في أول الكلام إذ إنَّها تُنطق همزة.

كان وأخواتها:

قال المبرِّد في (باب الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد) "واعلم أن هذا الباب إنما معناه الابتداء والخبر وإنَّما دخلت كان لتُخبرَ أنَّ ذلك وقع فيما مضى وليس بفعل وصل منك إلى غيرك".(المبرد 1388هـ 97/3) وقد وافقه ابن الانباري وجماعة منهم الزجاجي إلى أنّ كان ليست فعلاً على الحقيقة، وحجَّتُه في ذلك : أنَّها لا تدلُّ على الحدث بل دخلت لِتفيدَ معنى المضيّ في خبر ما دخلت عليه. ثم جاء مصطلحُ الأفعال الناقصة للخروج بها من معنى الفعل التام. وقيل سُمِّيت بالأفعال الناقصة لكونِها لا تكتفي بمرفوعِها، لكنَّها تحتاج مع المرفوع إلى منصوب، ثم ساد مصطلحُ النواسخ على كان وأخواتِها وهو مصطلح مُستلهم من المصطلح الفقهي.

الإضافة:

ويعني بها النسب يقول "اعلمْ أنَّك إذا نسبتَ رجلاً إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك ألحقتَ الاسمَ الذي نسبته إليه ياءً شديدة ولم تخفِّفْها لئلا يلتبس بياءِ الإضافةِ التي هي اسمُ المتكلم".(المبرد 1388هـ 133/3) وفي هذا توضيح إلى أنَّ ياءَ النسب أو الإضافة مشدَّدة وياءَ المتكلِّم غير مُشدَّدة.

والإضافة في اللغة نسبةُ الشيء الى الشيء مُطلقاً وفي الاصطلاح نسبة اسمٍ الى اسمٍ، جُرَّ الثاني بالأوَّل نيابةً عن حرف الجر أو مُشاكِله، ولكن عندَ المتأخِّرين انفصل المصطلحان ليكون كلٌّ منهما مُصطلحاً قائما بنفسه ولتكون الإضافة هي إيقاع نسبةٍ بين لفظين، بأن يُجرَّ ثانيهما، أي المضاف إليه، وأن يسلمَ المضاف، الذي هو أوَّلهما. كما نلاحظُ استخدامه (شديدةً) بمعنى (مشدَّدة).

التعجُّب:

قال" هذا باب الفعل الذي يتعدَّى إلى المفعول وفاعله مُبهم ولا يتصرَّفُ تصرُّفَ غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدةً لأن المعنى لزمه على ذلك") (المبرد 1388هـ 173/4). يعني به باب التعجّب وهذا تعريفٌ مفصَّل للمصطلح. ولكنَّ ذكر التعجب قديم كما في قصة أبي الأسود الدؤلي وجاريته وروي في القصَّة المعروفة أنَّ جاريةً له قالت له: (ما أجملُ السماء؟) ٠فقال لها: (نجومُها). قالت (إنَّما أتعجَّب) قال (قولي ما أجملَ السماءَ) فإن صحَّت الرواية فاسمُ التعجّبِ قديم منذ عهد أبي الأسود.

المفعول فيه:

يُريد به الحال قال" ولكنَّا عزلناه ممَّا قبلَه لأنه مفعولٌ فيه وهو الذي يُسمِّيه النحويون الحال". (المبرد 1388هـ 166/4) وقد أُطلِق اسم المفعول فيه أيضاً على الظرف والتسمية أقربُ إليه من الحال. فالظرف ما كان وعاءً لشيء، وتُسمَّى الأواني ظروفًا لأنها أوعيةٌ لما يُجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروفا.

التنازع:

قال المبرِّد في باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر" ومن إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللَّذان يُعطفُ أحدُهما على الآخر...". (المبرد 1388هـ 72/4) أما سيبويه فوصفَه بقولِه" هذا باب الفاعِلَيْنِ و المفعُوْلَيْنِ اللّذَيْنِ كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعِلِهِ مثلَ الذي يَفْعَلُ به و ما كان نحو ذلك". (سيبويه1966م 73/1) وهذا كقول الشاعر: (الفرزدق 2010م 518/2)

ولكنَّ نَصْفاً لو سبتُ وسبَّني بنو عبدِ شمسٍ من مَنافٍ وهاشم

فلو أعملَ سببتُ نصبَ بني عبد شمس ولو أعمل سبَّني رفع الاسم إذ يتكافأ الفعلان في جوازِ الإعمالِ، وعبارةُ المبرّد لا تخلو من غموضٍ لولا جلاؤها بالشاهد. ومصطلح التنازع هو الذي ساد عند المتأخرين لأنَّ الاسمَ يتنازعُه فعلان يرفعُه أحدُهما وينصبُه الآخر. لا شكَّ أنَّ تسميةَ التنازعَ دقيقةً ومناسبة لأنَّ كلَّ عاملٍ من العوامل يطلبُ المعمولَ لنفسه و كأنما يريدُ أن ينتزعَه من الآخر ليستأثرَ به." (المبرد 1388هـ 72/4)

ما يجري وما لا يجرى:

سمّاه سيبويه (باب ما ينصرفُ ومالا ينصرف). (سيبويه1966م 3/ 193) أو " ما يُترك صرفُه" وذكر مصطلح " الأسماء غير المتمكِّنة" واستخدم الفراء مصطلح (ترك الإجراء) أمَّا المبرّدُ فعقد بابًا سماه (باب ما يجري وما لا يجري... وما جرى مجرى الفعل). (المبرد 1388هـ 309/3) وقد نسب السُّهيلي هذا الاصطلاحَ إلى سيبويه فقال " وللمُنصرف ثلاثة مجار يجري عليها، ولذلك قال سيبويه بابُ ما يجري وما لا يجري". (السهيلي 1970م 29). فهذا القول للكوفيين وللمبرّد وربما دعاه إلى نسبته إلى سيبويه تسميته للحركات بمجاري أواخر الكلم ثم اطلاق المبرّد اصطلاح (ما يُجرى وما لا يُجرى) وقد ورَد تعبير (يجري مجرى) في مائة وأربعين موضعًا، وذلك على صيغٍ ثلاث (يجري مَجرى، أُجريَ مُجرى، جَرى مَجرى من هذا الباب. فظن السهيلي أن المبرّد قد تابع سيبويه في ذلك. وقد تابع المبرّد الفرَّاء وهو كوفي في هذه المسألة. وقد استخدم المبرد اصطلاحات أُخرى بديلة لهذا المصطلح، يقول علاءعبده سالم حسن " استعمل المبرد الإجراء والإحلال والمنزلة – بالتعبيرات المذكورة – بمعانٍ متعددة؛ لكنها لا تبتعد عن معناها اللغوي؛ إذ هي امتدادٌ لها".(علاء 42/ 147)

المعطوف والعطف:

يقول المبرّدُ" المعطوف لا يتقدَّم على المعطوف عليه... والعطفُ على الضمير المرفوع المستتِر لايكونُ إلا بعد توكيدِه...." (المبرد 1388هـ 4/3) ويُسمَّى هذا المصطلح عطف النَّسَق فكلاهما

واضحُ الدلالة فكلمة معطوف أحسن في جرسها أما كلمة نسَق فإنها تمتاز عنها بالجمع بين الجرس والإيحاء إلى جانب الصفة الاصطلاحية. وقد استعمل المبرّدُ العطف على المعنى بمعنى العطف على الموضع في باب ما يُحملُ على المعنى وحملُه على اللّفظ أجود (المبرد 1388هـ 281/3). واستخدم أيضاً العطف على التوهُّم والعطف على الموضع بمعنىً واحد. (المبرد 1388هـ 2/ 238،239، 399 - 281/3، 285 -152،153/4) يقول سيف الدين طه الفقراء" وقد نبَّهَ المبرِّدُ على بعض مواضع العطف على التَّوهم في بعض الشواهد المعروفة، غيرَ أنّه كان يستعمل مصطلح العطف على الموضع بمعنى العطف على التَّوهم، وجعل العطفَ على الموضع والعطف على التّوهم من باب العطف على المعنى؛ ولهذا تداخلت عنده شواهد العطف على التَّوهم مع شواهد العطف على الموضع غير أنّه لم يحملْ عليه شيئاً من القرآن، وحمل قوله تعالى: ﴿ فأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ على العطف على الموضع، ولم ينصَّ على التَّوهُّم فيه". (سيف الدين - المجلد13، العدد 12006:338) تورُعاً منه، وهذا من قبيل تعاقُب المصطلحات في المعنى الواحد في كتاب المقتضب.

العامل والمعمول:

جاء ذكرُ العاملِ في قولِه"... وذلك أنَ اللام من عوامل الأسماء وعواملُ الأسماء لا تعملُ في الأفعال". (المبرد 1388هـ 7/2) وقد يشير إلى العامل بلفظٍ آخر كقوله في النصب بعد إلَّا " الذي نصب الاسم بعد إلَّا في الكلام المُوجب هو معنى الفعل نحو (جاءني القومُ إلا زيداً لأنك لو قلتَ جاءني القومُ وقع عند القوم أنَّ زيداً منهم فلما قلت إلا زيداً فالمعنى أستثني زيداً...". (المبرد 1388هـ 43/3) فقد اكتفى هاهنا بالتلميح. **والعامل هو ما يُؤثر فيما يَليهِ أو فيما قبلَه فيرفعُ ما بعدَهُ، أو ينصِبُهُ أو يجزمهُ، أو يجُرُّهُ**، يقول الخوارزمي" العاملُ ما يوجبُ كونُ الكلمة على وجهٍ مخصوص سواء أكان اسماً أو فعلاً أو حرفاً ". (الخوارزمي د.ت 21) ويُلاحظُ أنَّ المبرِّدَ قد انشغل بفكرة العامل حتى كادت تسودُ معظم مباحثِه النحوية.

النهي والنفي:

عبَّر المبرّدُ عن النهي بالنفي فقال في جوازم الفعل المضارع فقال "أمَّا ما يجزمُها فلَمْ ولمَّا ولام ألأمر نحو ليقُمْ زيدٌ". (المبرد 1388هـ 23/2) ولا الناهية تجزم المضارع كما في قول عمرو بن عمَّار الطائي: (امرؤ القيس 1984م 186)

فقلتُ له صوِّبْ ولا تجهدنَّه فيُدنِكَ من أَخرى الَقطاةِ فتزلَق

كانَّه قال: لا تجهدنَّه ولا يُدنْينَّك من أُخرى القطاةِ ولا تزلقنْ. وهو على العطف فدخل كلُّه في النفي أراد ولا يُدنك. (المبرد 1388هـ 36/2) قصد بالنفي النهيَ، والنَّهيُ لا يعدو أنْ يكونَ في جوهره نفياً للأمر. (هاني 2008م م15- ع4- 113)

التقريب:

مصطلح كوفي يُرادُ به إعمالُ أسماءِ الإشارة في الجمل الاسمية عملَ كان فيرتفع ما كان مبتدأً على أنَّه اسمٌ للتقريب ويُنْصَبُ الخبر على أنَّه خبرٌ له نحو: هذه الشمسُ طالعةً، وهذا الأسدُ مقبلاً وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾. (هود72) قال أبو حيّان "وهذا كلُّه منصوبٌ عند البصريين على الحال، ولم يُثبت البصريون النصبَ على القطع، والاستدلال على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون مذكورٌ في مبسوطات النحو". (أبوحيان 1412هـ 269/1) زعمَ ثعلب أنّ سيبويه لا يعرفُ هذا المصطلح قال سيبويه" هذا زيدٌ منطلقاً أراد أن يخبر عن الانطلاق ولا يُخبرُ عن زيد ولكنَّه ذكر زيداً ليُعلم لمن الانطلاق. قال أبو العباس المبرّد وهذا لا يكونُ إلا تقريباً والتقريب مثل كان إلا أنّه لا يُقدَّم في كان، لانه ردُّ كلامٍ فلا يكونُ قبلَه شيء" (ثعلب د.ت 43/1). فالتقريب عند سيبويه والبصريين هو الحال." وهذا مما تابع فيه المبرّد الكوفيين مخالفاً البصريين.

▪ الحرفُ الميّتُ والحرفُ الحيُّ:

استخدم المبرّدُ اصطلاحَ الحرف الميّت ليدلّ على الحرف الساكن ويقولُ في ذلك " اعلمْ أنَّ الاسمَ إذا كان فيه ياءٌ قبل آخرِه وكانت الياءُ ساكنةً فحذفُها جائزٌ لأنّها حرفٌ ميّت. (المبرد 1388هـ 26-25/2)" ثمَّ "قال "والمتحرِّك حرفٌ حي" (المبرد 1388هـ 286/2) . فسمَّى الحرفَ المتحرِّك حرفاً حيَّاً إذ يقولُ في تصغير ما يُسمَّى به من الجماعة كأنْ يُسمَّى رجلٌ بقبائل أو رسائل" أما النحويون فأقرُّوا الهمزة وحذفوا الألف لأن الهمزة متحركة والألف ساكنة والمتحرِّكُ حرفٌ حي". (المبرد 1388هـ 86/2) والحياةُ سبَّب الحركة في الحيوان والنبات والموتُ سببُ السكون فكأنه نظر إلى المسبِّبِ ومن هاهنا جاءت التسمية. وقد أشار سيبويه إلى المصطلحين اذ قسّم الألفَ والواوَ والياءَ إلى حيّةٍ وميّتة. وهو يريد بالحيَّة (المتحرّكة)، وبالميّتة (الساكنة)، فقال عن الواو ": واعلم أنَّ أشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادةً، فيجوز فيها ماجاز في أسود. وذلك نحو جدولٍ وقسورٍ، تقول: جديولٌ وقسيورٌ كما قلت: أسيود وأريويةٌ؛ وذلك لأنَّ هذه الواوَ حيّةٌ". (سيبويه1966م 1/ 286م) ولم يظهر هذا المصطلحُ عند تلاميذِ المبرّد بل ساد مصطلحُ الساكنِ والمتحرِّك، ثمَّ ظهر المصطلح فيما بعد في علوم التجويد مع اختلافٍ في دلالتِه فقد قسم ابنُ الطحَّان السكون إلى قسمين فقال " : السكون نوعانِ حيٌّ وميت فالسكون الحيُّ محل الياء والواو بعد الفتح، وسكون سائرُ الحروف حي . والسكون الميّت" : محلُّ الألف الهاوي، والياء بعدَ الكسرة، والواو بعدَ الضمة." (ابن الطحان 2007م 25)

نتائج البحث

▪ نشأت في بغداد مدرستان متنافستان تُمثِّلُ المدرسة الأولى المذهبَ الكوفي وشيخُها أبو العباس ثعلب (توفي 291) بينما تُمثِّل الثانية المذهبَ البصري وشيخُها أبو العباس المبرّد (وفي 286) وكان كلٌّ منهما حريصاً على إرساء قواعد مدرسته وإحياء رسومِها واصطلاحاتِها وكان لأبي العباس المبرّد القِدحُ المعلَّى في هذا التنافس وكان حريصاً على إحياءِ نحوِ سيبويه والخليل واصطلاحاتهما في كتابِه "المُقتضب".

▪ لقد كان المقتضبُ وثيقَ الصلة بكتاب سيبويه، فقد درس المبرّدُ الكتاب على أبي عمرو الجَرمي ثم على أبي عثمان المازني، و كان تأثيرُه واضحاً عليه في كتاب "المقتضب" وقد اعتمد في صياغة مصطلحاتِه بصفةٍ أساسية على كتاب سيبويه. لكن يُلاحظُ أنَّ المبرّدَ أخذ عن سيبويه الكثير مما لم يُصرّح بنسبته إليه. وقد يضع نفسَه منه موضعَ النظير أحياناً فيقول" قال سيبويه" ثمَّ يُعقبُه بقولِه " وقال يزيدُ بن المبرّد. وقد يجتريْ فيذكر كلام سيبويه ثمَّ يقولُ" وهذا غلط" وقد أَلَّف أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي في الردّ على المبرّد كتاباً أسماه" الانتصار لسيبويه على المبرد". (التميمي 1996م 87)

▪ كان المبرّد في كثيرٍ من المواضع يعمدُ إلى الوصف والتعريف؛ فهناك كثيرٌ من المصطلحات النحوية لم تكنْ صياغتُها النهائية قد اكتملت بعدُ فعرَّفها ووصفها وساق لها الأمثلة وهذا ما ساد التأليفَ عامَّةً في تلك الأطوار الأولى من نشأةِ علوم اللغة العربية.

▪ ظهرَ في مراحل التأليف الأولى التعبير عن الشيء الواحد بأكثرَ من مصطلح وهذا الأسلوب فى التعبير عن المصطلح النحوي واضحٌ فى المقتضب كالتعاقُب بين استخدامِ الحرفِ الحيّ والحرفِ المتحرِّك والمصدر المفعول الصحيح وغيرهما.

▪ أفاد علماءُ النحو من المُصطلحات الفقهية ومُصطلح علم الحديث في صياغة مصطلحاتهم مثل الكناية وهي عند الفقهاء في مقابل الصريح وهو لفظٌ يعني استتار المُرادُ منه في نفسِه وهي عند المبرّد إشارة إلى الضمير. وكالشرط وهو عندَ الأصوليين الموقوف عليه ذلك الشيء غير المؤثّر في وجوده كالطهارة للصلاة وعند النحاة اسم الشرط او حرف الشرط الذي تقوم عليه الجملة الشرطية وكالظاهر والمتعدي وغيرها وكالتمييز والسماع في مصطلح علم الحديث.

▪ سقطت بعضُ المصطلحات نسبةً لدخولِها في اصطلاحات العلوم الأُخرى كعلمِ البلاغة كالتعبير عن الضمير بالكناية والتي اختصَّت فيما بعد بالبلاغة دون النحو.

▪ من الاصطلاحات التي استخدمها المبرد وكُتب لها البقاء: المعرفة والنكرة – ما لا ينصرف -وما ينصرف – الفاعل - المفعول به – المفعول معه – العطف على الموضع – أسماء الفاعلين – الصفة المشبهة – الشرط والجزاء – تعليق الأفعال – الفعل المُتعدّي. ومعظم هذه المصطلحات مصدرُها كتاب سيبويه وإنَّما خالفه في استخدامِ مُصطلحاتٍ ربَّما كان يرى فيها نقصاً فوضعَ لها

مُصطلحات أُخرى. وقد اعتمد بقاءُ هذه المصطلحات على دقَّة دلالتِها وخفة جرسِها وقوَّة إيحائها وعدم التباسها بمصطلحات علوم العربية الأخرى.

▪ اتُّهم المبرِدُ بالتشيُّع كما نصَّ عليه الإمام السيوطي في المُزهر وظهر أثرُ التشيُّع في وضعه لبعضِ الاصطلاحات فقد تكلَّم عن التصغير ثمَّ استخدم التحقير، قال " فإذا حقَّرتَ معاوية قلتَ مُعيَّة" فيه إشارةٌ خفية إلى الصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه والمتتبَّع للكتاب يجدُ تلك الإشارات الخفية لتشيُّعه ولكن على قلَّة.

▪استطاع أبو العباس المبرِّد أن يُسهمَ في تطويرِ المصطلح النحوي وإن كان أكثرُ نظره في مصطلحات في سيبويه، فعلى سبيل المثال كان المبرِّد أوَّلَ من وصف مصطلح الجملة بمفهومه الاصطلاحي في كتابه المقتضب ثم انقسم النحاة بعده إلى فريقين فريق لمصطلح الكلام وفريق مؤيد لمصطلح الجملة وفريقٌ مؤيدٌ لمصطلح الكلام.

▪ رغم اعتماد المبرِّد على كتب البصريين إلا أنَّه تابعَ الكوفيين في استخدام بعضِ المصطلحات كاستخدامِ مصطلح (ما يُجرى وما لا يُجرى) بصيغة البناء للمجهول متابعًا بذلك الكوفيين، وهو مصطلح يقابل (ما ينصرف وما لا ينصرف) عند سيبويه، وينسبه بعضُهم إلى الفراء (207هـ)

يُوصي البحث بإجراء دراسة عمَّا تابع فيه المبرِّدُ الكوفيين في وضع الاصطلاحات النحوية.

المصادروالمراجع

- أبو الأصبع السماتي المعروف بابن الطحَّان، **الإنباء في أصول الاداء** تحقيق حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات 2007م.
- أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط**، لمكتبة التجارية مكة المكرمة 1412هـ.
- أحمد بن محمَّد بن ولَّاد التميمي، **الانتصار لسيبويه على المبرِّد**، مؤسسة الرسالة، 1996م.
- جرير، **ديوان جرير** دار المعارف، 2016م
- ابن جني،أبو الفتح عثمان، **سرُّصناعة الإعراب**، تحقيق سين الهنداوي، دار القاسم، دمشق،1985م.
- خالد بسندي، **تعدد المصطلح وتداخله**، مجلة التراث العربي العدد 111 يوليو 2008 م.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين، ترشيح العلل في شرح الجمل، معهد البحوث، جامعة أم القرى د.ت.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الله بن عبدالرحمن، **أمالي السهيلي**، القاهرة، مطبعة السعادة،1970م،
- سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، 1966م.
- السيوطي، جلال الدين السيوطي، **همع الهومع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم- دار البحوث العلمية، بيروت د.ت.
- سيف الدين طه الفقر، العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشّاهد، مجلة **المنارة** المجلد13.
- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة 1981م.

- علاء عبده سالم، **تعبيرات يجري ومالا يجري – بمنزلة- يحلُّ محل**، في التأليف النحوي نصوص المقتضب لأبي عوض أحمد القوزي، المصطلح البصري، وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري.، الناشر عمادة شئون الطلاب، جامعة الرياض، 1980م.
- الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م.
- المبرِّد، أبو العبّاس، المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التاث، القاهرة، 1388هـ.
- امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**، دار المعارف، 1984م.
- المعري، أبو العلاء **المعري**، اللزوميات –دار الأرقم-2000م.
- الملا علي القاري، **المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية**. تح: أسامة عطايا، مراجعة أ.د. أحمد شكري، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط 2، 1433 هـ/ 2012م
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، **الفهرست**، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعارف، بيروت .لبنان، ط2، 1417هـ.
- هاني صبري آل يونس، **الأنماط التحويلية لجملة النهي**، مجلة التربية والعلم، المجلد15 العدد د4:2008م.